الأمم المتحدة S/PRST/2013/15

مجلس الأمن

Distr.: General
2 October 2013
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٣٩ المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) و ٢١١٨ (٢٠١٣)، وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة سوريا وسائر الدول المتأثرة بالنزاع السوري واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ويؤكد أهمية تقديم هذه المساعدة على أساس الحاجة وبتجرد من أي تحيزات وأغراض سياسية.

”لقد هال مجلس الأمن ما بلغته أعمال العنف من درجة غير مقبولة آخذة في التصاعد وما أفاده كل من الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في سوريا. وقد جزع المجلس جزعا شديدا إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في سوريا. ويلاحظ بقلق بالغ أن عدة ملايين من السوريين، ولا سيما المشردين داخليا ونصفهم تقريبا من الأطفال، أصبحوا في حاجة إلى المساعدة الإنسانية الفورية وأن حياتهم ستكون في خطر في حال عدم تعزيز التدخل الإنساني بصورة عاجلة.

021013 021013 13-49683 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”يدين مجلس الأمن ما ترتكبه السلطات السورية من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، وكذلك ما ترتكبه الجماعات المسلحة من إساءات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

”يدين مجلس الأمن أيضا جميع أعمال العنف المرتكبة في سوريا، بغض النظر عن الجهة التي ترتكبها، بما في ذلك جميع أعمال العنف والاعتداءات الجنسية والجنسانية، ويشير إلى أن القانون الدولي يحظر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

”يدين مجلس الأمن كذلك جميع الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة التي تُرتكب ضد الأطفال في انتهاك للقانون الدولي الساري، من قبيل تجنيد الأطفال واستخدامهم وتعريضهم للقتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، فضلا عن اعتقالهم تعسفا واحتجازهم وتعذيبهم وإساءة معاملتهم واستخدامهم دروعا بشرية.

”يدين مجلس الأمن علاوة على ذلك الهجمات الإرهابية المتزايدة التي تنفذها الجهات المرتبطة بتنظيم القاعدة من منظمات وأفراد، والتي أدت إلى سقوط العديد من الضحايا والكثير من الدمار، ويدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بوضع حد للأعمال الإرهابية المرتكبة من جانب هذه الجهات. ويؤكد المجلس مجددا، في هذا الصدد، أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها ومكان ووقت ارتكابها والجهة التي ترتكبها.

”يشير مجلس الأمن إلى وجوب احترام جميع الالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف. ويشير بوجه خاص إلى الالتزام بالتمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وحظر الهجمات العشوائية والهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية، وكذلك حظر استخدام الأسلحة الكيميائية واستخدام الأسلحة والقذائف والمواد والأساليب الحربية التي تسبّب بطبيعتها ضررا مفرطا أو معاناة لا داعي لها. ويحث المجلس جميع الأطراف على التوقف والكف فورا عن جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وعن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ويدعو جميع الأطراف إلى أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي احتراما تاما، وتتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية المدنيين، بما في ذلك الكف عن شن الهجمات الموجهة ضد الأهداف المدنية من قبيل المراكز الطبية

والمدارس ومحطات المياه، ويدعو أيضا جميع الأطراف إلى تجنب إقامة المواقع العسكرية في المناطق المأهولة بالسكان. ويشير المجلس في هذا الصدد إلى أن السلطات السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها.

”يشير مجلس الأمن أيضا إلى أن القانون الإنساني الدولي ينص على أن يتلقى الجرحى والمرضى أقصى قدر ممكن من الاهتمام والرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم وبأقل تأخير ممكن، وعلى احترام وحماية الأطقم والمرافق ووسائل النقل الطبية والإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، يحث المجلس على كفالة حرية المرور إلى جميع المناطق لكل من العاملين في المجال الطبي واللوازم الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية والأدوية.

”يؤكد مجلس الأمن على أن حجم المأساة الإنسانية الناجمة عن النزاع الدائر في سوريا يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق والمقاطعات التي تمس فيها الحاجة إلى المساعدات الإنسانية بصفة خاصة. ويدين جميع حالات منع دخول المساعدات الإنسانية، ويشير إلى أن حرمان المدنيين تعسفا من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة ووصولها، يمكن أن يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

”يحث مجلس الأمن جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع الجهات الإنسانية الناشطة في مجال الإغاثة الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية الفورية للمتضررين في سوريا، وذلك بوسائل منها التعجيل بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها وعبر خطوط المواجهة. ويشجع أيضا على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني السوري، لتسهيل دخول المساعدات وتقديمها في مجمل الأراضي السورية.

”يحث مجلس الأمن كذلك السلطات السورية على اتخاذ خطوات فورية لتيسير توسيع نطاق عمليات الإغاثة الإنسانية، ورفع العقبات البيروقراطية وغيرها من العراقيل، بوسائل منها:

(أ) تسريع إجراءات الموافقة على انخراط المزيد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في أنشطة الإغاثة الإنسانية؛

(ب) تسهيل وتسريع الإجراءات لتفعيل المزيد من المراكز الإنسانية، ودخول أفراد وقوافل المساعدة الإنسانية وتنقلهم من خلال منح التأشيرات والتصاريح اللازمة على نحو يمكن التنبؤ به، واستيراد السلع والمعدات من قبيل وسائل الاتصال والمركبات الواقية المدرّعة والمعدات الطبية والجراحية اللازمة للعمليات الإنسانية؛

(ج) التعجيل بتيسير وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى المحتاجين إليها بأكثر الطرق فعالية، بما في ذلك عبر خطوط المواجهة، وحسب الاقتضاء، عبر الحدود مع الدول المجاورة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ؛

(د) تعجيل منح الموافقة اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنسانية، بما في ذلك تلك المضمّنة في الصيغة المنقّحة لخطة الإغاثة لتقديم المساعدات الإنسانية في سوريا.

”يحث مجلس الأمن أيضا جميع الأطراف على:

(أ) اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وجميع الموظفين الآخرين العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، دون المساس بحريتهم في التنقل ودخول المناطق التي يقصدونها، ويشدد على أن السلطات السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد؛

(ب) القيام فورا بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس ومحطات المياه، والإحجام عن استهداف الأهداف المدنية، والاتفاق على طرائق لتنفيذ هدنات إنسانية، فضلا عن إفساح الطرق الرئيسية للقيام على وجه السرعة، بناء على إشعار من وكالات الإغاثة، بتيسير مرور القوافل الإنسانية بصورة آمنة ومن دون عوائق على طول تلك الطرق بغرض الوصول إلى السكان المحتاجين؛

(ج) تعيين مُحاورين مفوّضين تُخوَّل لهم السلطة اللازمة لمناقشة المسائل العملياتية والسياساتية مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية؛

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء الآثار المترتبة على أزمة اللاجئين التي أفرزها النزاع الدائر في سوريا والتي تهدد الاستقرار في المنطقة برمّتها. ويعرب عن تقديره للجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان المجاورة وبلدان المنطقة، وخاصة الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر، لإيواء أكثر من مليوني لاجئ فروا من سوريا.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية مبدأ عدم الإعادة القسرية، وحق اللاجئين في العودة طوعا إلى سوريا، ويشجع البلدان المجاورة لسوريا على حماية جميع الأشخاص الفارين من العنف في سوريا، بما في ذلك الفلسطينيين. ويحث جميع الدول الأعضاء، استنادا إلى مبادئ تقاسم الأعباء، على دعم هذه البلدان في مساعدة اللاجئين والمجتمعات المحلية المتضررة. ويشدد المجلس على ضرورة التزام جميع الأطراف باحترام وصون أمن مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا وطابعها المدني.

”يحث مجلس الأمن أيضا جميع الدول الأعضاء على الاستجابة بسرعة للنداءات الإنسانية التي توجهها الأمم المتحدة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة داخل سوريا، ولا سيما المشردين داخليا واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، وضمان الوفاء التام بجميع التعهدات المقدمة. ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، على زيادة دعمها لمعالجة الآثار المتزايدة لأزمة اللاجئين في البلدان المضيفة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

”يشدد مجلس الأمن على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وما يُرتكب من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، ويؤكد من جديد على وجوب تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات والتجاوزات أو المسؤولين عنها على نحو آخر في سوريا إلى العدالة.

”يؤكد مجلس الأمن أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة، ويكرر تأييده لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (المرفق الثاني للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)) ويطالب جميع الأطراف بأن تعمل على التنفيذ الفوري والشامل لبيان جنيف الرامي إلى وضع حد فوري لجميع أعمال العنف وانتهاكات القانون الدولي وتجاوزاته، وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سوريا تفضي إلى مرحلة انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكّنه من أن يحدّد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية. ويكرر المجلس تأكيد ضرورة عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتنفيذ بيان جنيف تيسيرا لعملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى مرحلة انتقالية تعجل بوضع حد للنزاع الدائر في سوريا.

”يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على الحالة الإنسانية في سوريا وأثرها في البلدان المجاورة، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ الخطوات المحددة المبيّنة في هذا البيان الرئاسي“.